PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Souq Al Arabia**
DATE:	**23-August-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**Foreign Companies Threatening the Pharmaceutical Industry in Egypt – 9 Companies Control 50% of the Domestic Market…and Experts: Percentage to Increase to 80% by 2020**
PAGE:	**08**
ARTICLE TYPE:	**Health Corporate News**
REPORTER:	**Amal Khalil**

الشركات الأجنبية تهدد صناعة الدواء فى مصر

٩ شركات أجنبية تستحوذ على ٥٠٪ من السوق المحلى.. والخبراء: ارتفاع النسبة لـ٨٠٪ بحلول ٢٠٢٠

تواجه صناعة الدواء فى مصر تهديدا مباشرا ينذر بالانهيار فى المستقبل القريب، وذلك لما يشهده سوق الدواء من السماح ببيع الشركات المصرية العامة والخاصة بطريقة الاستحواذ، وليس بإضافة استثمارات وتوسعات جديدة، حيث بلغت عمليات الاستحواذ منذ ٥ سنوات حوالى ٥٠٪ من الشركات المصرية بالقيمة وليس بإضافة استثمارات جديدة.. ووفقا لما توقعه الخبراء فى مجال صناعة الدواء فى ظل الأوضاع الحالية أن تصل نسبة الاستحواذ حتى نهاية هذا العام ٢٠٢٠ إلى ٨٠٪.

وأكد الدكتور عادل عبدالمقصود رئيس شعبة الصيدليات بالغرفة التجارية فى تصريحات لـ"السوق العربية" أن نقص الأدوية المصرية فى السوق أدى إلى ارتفاع أسعارها ما أدى لوقوع خسائر كبيرة فى نقص صناعة الدواء، مضيفا أن قطاع الصناعة الدوائية كالقطاع الاستثمارى يريد أن يحصل على ربح مثل أن يضع شخص ما أمواله فى الأدوية لكى يحصل على أرباح والدولة مجبرة على شراء هذه الأدوية غالية الثمن.

وأضاف عبدالمقصود أن قانون البنك المركزى بحجم المبالغ الموضوعة بمعنى أن المبلغ ييقسم على عدة أصناف من الأدوية وبالتالى يؤدى إلى نقص فى الأدوية وأن المنافسة الشديدة الموجودة حاليا بين الشركات أدت إلى ظهور أصناف أدوية على حساب أصناف أخرى.

وأوضح عبدالمقصود ان نقابة الصيادلة طالبت بإلغاء القرارات الخاصة بتقليل فترات الائتمان والخصم النقدى لمخالفته التسعيرة الجبرية وكافة القرارات الوزارية رقم ٣١٤ لسنة ١٩٩١، والقرار رقم ٣٧٣ لسنة ٢٠٠٩، والقرار رقم ١٩٩ لسنة ٢٠١٢ والذى يضع نظاما جديدا لتسعير الدواء استنادا لمرجعية سعر البيع للجمهور فى العالم، والتى تراها النقابة ظالمة للقطاع وتؤدى إلى انهياره.

وقال الدكتور محيى الدين حافظ رئيس لجنة الصناعات الدوائية إن صناعة الدواء المصرية مهددة بالانهيار نتيجة تدمير واضح وممنهج من قبل الشركات الأجنبية، لافتا إلى أن هناك ٩ شركات أجنبية تستحوذ خلال الفترة الحالية على ٥٠٪ من حجم السوق المحلى، متوقعا ارتفاع نسبة الاستحواذ عام ٢٠٢٠ إلى ٨٠٪ من حجم السوق.

وأضاف حافظ لـ"السوق العربية" أن هناك حوالى ١٤٠ مصنع دواء محليا وما يقرب من ١٢٠٠ شركة دواء تعمل فى مجال تصنيع الدواء لدى الغير وذلك فقط فى حدود ٤٢٪ من حجم السوق المحلى، ما يؤكد أن هذه المصانع تواجه شبح الإغلاق.

وأوضح حافظ أن صناعة الدواء فى مصر بدأت عام ١٩٣٠ مع بداية شركة "مصر للمستحضرات الطبية" والتى قامت بتغطية جميع احتياجات السوق المصرى أثناء الحروب، وبظهور شركات الدواء الأجنبية فى مصر فى الخمسينيات بفرض تصنيع الدواء وخامات الدواء للتصدير قامت الشركات بتصنيع الدواء بشكل نهائى وبيعه بالسوق المحلية واستحوذت على حصة كبيرة من السوق المحلى، قائلا إن الخطر من جراء تلك الاستحواذات على شركات الدواء المصرية الناجحة سيكون أثره واضحا على تسعير الدواء المنتج فى مصر، أو الذى سيتم استيراده من الشركات الأجنبية من الخارج، متوقعاً ستكون أسعار الدواء فلكية خلال السنوات القادمة.

أكد الدكتور أشرف مكاوى عضو مجلس النقابة العامة للصيادلة فى تصريحات خاصة لـ"السوق العربية" أن السوق المصرى يتواجد فيه صناعة الدواء حاليا ويشهد تحسنا كبيرا عما قبل ٦ شهور الماضية، حيث كان هناك عجز حوالى ١٠٠٠ صنف غير موجودة بالأسواق، مشيرا إلى أن صناعة الدواء فى مصر الآن لم تصل إلى الحالة المرضية بدليل اختفاء بعض الأدوية خاصة أدوية القلب والملطفات الجلدية مع زيادة الطلب عليها والمليانات التى اختفت من السوق وبعض المسكنات وان هذه الظاهرة تدق ناقوس خطر ولابد من وضع حلول لإنهاء الأزمة.

محررة السوق العربية فى جولة بالصيدليات

الصيادلة تطالب بتعديل القوانين المنظمة لعمل الشركات والمنتجات الطبية لإنقاذ القطاع من الانهيار

وأضاف أشرف أن خلو المادة الفعالة نهائيا يعتبر هو المشكلة الحقيقية ولكن مادامت المادة الفعالة موجودة فى أدوية بديلة لا يعتبر من النواقص مؤكدا أن حل الأزمة مرتبط بدعم مصانع جديدة خاصة مصانع قطاع الأعمال، مضيفا لابد من وقف خاصية الاحتكار لشركة واحدة.

وقال د.جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية الأسبق: إن حجم استهلاك المصريين من الأدوية يقدر سنويا بـ٤ مليارات دولار، ورغم ذلك شركات الأدوية المحلية ليس لديها القدرة على منافسة الشركات الأجنبية لقدرة تلك الشركات فى الإمكانيات والبحوث العلمية التى تفوق الشركات المحلية، لافتا إلى أن تكلفة اكتشاف دواء جديد تصل إلى ٢ مليار جنيه ويحتاج حوالى ٨ سنوات لاكتشافه.

وأشار غراب إلى أن أوضاع شركات الأدوية الحالية ستؤدى إلى استحواذ الشركات الأجنبية العاملة فى قطاع الأدوية على السوق المحلى بنسبة ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٢٠، حيث إن الدول التى تقوم بتصنيع الأدوية حوالى ١٧ دولة فقط، فى حين أن الدول التى تقوم بإنتاج خامات الأدوية تصل إلى ٢٤ دولة.

وفى جولة لجريدة السوق العربية فى الصيدليات المصرية لاستطلاع آراء الصيادلة فى الأدوية المصرية والأجنبية والمنتجات التى اختفت من الأسواق التى يصل عددها لأكثر من ١٠٠ صنف من الأدوية وأهمها "كولى بوريتال" "فوار لعلاج الأملاح"، "بروزولين" قطرة "مزيل الاحتقان"، "سبنيمت" أقراص لعلاج الشلل الرعاش، "لاكتيلوز" شراب ملين للأمساك، "ماكس ديرم" كريم للحماية من أشعة الشمس، "كومتركس" أقراص لعلاج أعراض البرد والانفلونزا، "ثاناكان" مكمل غذائى، "ميدرابيد" قطرة موسع لحدقة العين، "ميتالاكس" أقراص ملينة لعلاج الإمساك، "بيفانتراسين" بخاخ مضاد حيوى للتهابات الجلد، "زيموجين" لعلاج القولون، "اوتريفين" نقط لاحتقان الأنف، "بروفين" مسكن للألم ومضاد للالتهاب، محلول الملح للغرغرة الوريدى، "لاكسولاك" شراب لعلاج الإمساك، جميع الملطفات الجلدية لأشعة الشمس، "فولتارين" قطرة مسكن للألم، "نايزين" قطرة مطهرة للعين، "زيفريش تيرز" مرطب للعين، "بيكوزيم" حقن فيتامين، "نيوروروبين" حقن فيتامين تساعد فى علاج التهاب الأعصاب، "فينازلك" مكمل غذائى، "دوفلالك" شراب لعلاج الإمساك.

وقال الدكتور هانى أديب صيدلى، إن ترشيد استهلاك الأدوية هو السبيل الأمثل للتقليل من أزمة نقص الدواء فى مصر، بحيث تتوافر الأدوية فى الصيدليات كل ٣ شهور فى حين أنه يتم توزيع الأدوية كل ٦ شهور فى الوقت الحالى، مؤكدا أن سبب الأزمة سوء الإدارة من شركات الأدوية وان ارتفاع المادة الخام التى تدخل فى صناعة الدواء هو الذى دفع الشركات إلى التوقف عن إنتاج العديد من الأدوية، وأضاف هانى أن هناك أدوية تكلفتها أعلى من سعر بيعها وبالتالى ينتج عنها خسائر ما يدفع الشركات لوقف إنتاجها وانهم لا بد أن يرفعوا من سعر الأدوية الرخيصة بنسبه ١٠٪على وزاره الصحة الاستجابة لرفع أسعار هذه الأدوية.

قال رشدى مليجى عامل: ان الطبيب وصف له دواء لعلاج العين قطرة بروزولين إلا انني ذهبت لشرائها ولم أجدها فى ١٠ صيدليات مما اضطرنى إلى شراء الدواء البديل لنقص الدواء الاصلى.

قال محمد عادل أن أسعار الدواء تزايدت بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية دون معرفة أسباب هذه الزيادة المستمرة التى تتطلب من وزارة الصحة تشديد الرقابة على سوق الأدوية لضبط الأسعار بالصيدليات.

■ تحقيق

أمل خليل